



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Introduction to economics

اسم الطالب: **نوف سلطان الميموني**
الرقم الجامعي: **2021202277**

الأزمة الاقتصادية العالمية 2008

السبب المباشر أو سبب الأزمة العالمية هو انفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة، التي بلغت ذروتها في عام 2006-2007 ، وبدأت بالفعل بسرعة بعد ذلك، أدى توفر (ARM) زيادة معدلات التخلف عن سداد القروض العقارية "عالية المخاطر" والرهون العقارية القابلة للتعديل الائتمان السهل في الولايات المتحدة والذي تغذيه التدفقات الكبيرة من الأموال الأجنبية بعد أزمة الديون الروسية والأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998م، إلى طفرة في بناء المساكن وتسهيل الإنفاق الاستهلاكي الممول من الديون

وعندما بدأت البنوك في إعطاء المزيد من القروض لأصحاب المنازل بدأت أسعار المساكن في الارتفاع، وساهمت معايير الإقراض المتساهلة وارتفاع أسعار العقارات لحدوث فقاعة العقارات. وكان من السهل الحصول على قروض من أنواع مختلفة (مثل الرهن العقاري ، وبطاقات الائتمان ، والسيارات) وافترض المستهلكون عبء دين غير مسبوق

والتزامات (MBS) وكجزء من طفرات الإسكان والائتمان زاد عدد الاتفاقات المالية التي يطلق عليها الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري ، والتي استمدت قيمتها من مدفوعات الرهن العقاري وأسعار الإسكان، زيادة كبيرة، ومكن هذا الابتكار المالي (CDO) الدين المضمونة المؤسسات والمستثمرين حول العالم من الاستثمار في سوق الإسكان في الولايات المتحدة. ومع انخفاض أسعار المساكن أبلغت المؤسسات المالية عالية المخاطر عن خسائر كبيرة MBS العالمية الكبرى التي اقترضت واستثمرت بكثافة في

تقدر الخسائر الإجمالية بمليارات الدولارات الأمريكية على مستوى العالم وأدى انخفاض الأسعار أيضاً إلى انخفاض قيمة المنازل عن قرض الرهن العقاري، مما يوفر للمقرض حافزاً مالياً للدخول في حبس الرهن، واستنزفت ثروة كبيرة من المستهلكين وفقدت ما يصل إلى 4.2 تريليون دولار في الثروة من الأسهم المنزلية كما زادت حالات التخلف عن السداد والخسائر في أنواع القروض الأخرى بشكل كبير مع توسع الأزمة من سوق الإسكان إلى أجزاء أخرى من الاقتصاد، وتقدر الخسائر الإجمالية بمليارات الدولارات الأمريكية على مستوى العالم

بينما كانت فقاعات الإسكان والائتمان تتزايد ، فقد تسببت مجموعة من العوامل في توسع النظام المالي وأصبح هش بشكل متزايد ، وهي عملية تسمى التمويل. وأكدت سياسة الحكومة الأمريكية منذ السبعينيات وما بعدها على رفع القيود لتشجيع الأعمال ، مما أدى إلى انخفاض الرقابة على الأنشطة وتقليل الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الجديدة التي تقوم بها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الناشئة ، وبالتالي ، لم يدرك صناع السياسة على الفور الدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وصناديق التحوط ، والمعروفة أيضًا باسم نظام الظل المصرفي. ويعتقد بعض الخبراء أن هذه المؤسسات أصبحت مهمة مثل البنوك التجارية (الوديعة) في توفير الائتمان للاقتصاد بحلول الأزمة المالية العالمية

كما قامت الحكومات بإتخاذ المؤسسات المالية الرئيسية وتنفيذ برامج التحفيز الاقتصادي مع افتراض التزامات مالية إضافية كبيرة ، وذلك بعد إفلاس العديد من الشركات الخاصة بالإفراض العقاري ولجنة لتسريح عدد من الموظفين ، قام وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون بوضع خطة الإنقاذ المالي وهدفت الخطة لتأمين حماية المدخرات والأموال العقارية والتي تعود لدافعي الضرائب ، والهدف حماية الملكية وتشجيع النمو للاقتصاد من الانهيار الاقتصادي الحادث وزيادة عائد الاستثمار وتم وضع الخطة التي سبق وضعها إزاء

أزمة الكساد العظيم عام 1929م

وقد قامت الخطة على شراء الديون التي ساعدت في فشل السوق المالي الأمريكي لإنقاذ المقترضين واعتمد مجلس الشيوخ الخطة ومازال الاقتصاد العالمي في حالة تعافي من أزمة الرهن العقاري لليوم .

الكساد الكبير 1929-1939

صف من العاطلين عن العمل في نيويورك خلال فترة الكساد الكبير - 24 نوفمبر 1933
صف من العاطلين عن العمل في نيويورك خلال فترة الكساد الكبير - 24 نوفمبر 1933
تعتبر هذه الأزمة هي الأسوأ خلال القرن العشرين ، ويعتقد أنها بدأت عندما انهارت سوق الأسهم الأمريكية في عام 1929 ، ولاحقاً تفاقم الأمر بسبب السياسات الاقتصادية الفقيرة للإدارة الأمريكية آنذاك
استمر الكساد عشر سنوات تقريباً ، وأسفر عن خسارة هائلة في الدخل ومعدلات بطالة قياسية ونقص في الإنتاج ، خاصة في الدول . وفي الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة حوالي 25 في المئة في ذروة الأزمة عام 1933. الصناعية

أزمة أسعار النفط 1973 -

بدأت الأزمة عندما قرر أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب) ، الرد على قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح إلى إسرائيل وقررت دول أوبك إعلان حظر النفط ، ووقف صادراته إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أدى هذا إلى نقص كبير . خلال حرب 1973 وارتفاع حاد في أسعار النفط ، تبعته أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة
وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم مرتفع للغاية (ناشئ عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة) ، وركود اقتصادي. ونتيجة لذلك ، سمي . ، أي الركود زائد التضخم "Stagflation" الاقتصاديون هذه الفترة باسم
وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة

الأزمة الآسيوية 1997 -

بدأت الأزمة في تايلاند عام 1997 ، وسرعان ما انتشرت إلى باقي دول شرق آسيا وشركائها التجاريين
وأثارت تدفقات رؤوس الأموال المضاربة من البلدان المتقدمة إلى اقتصادات شرق آسيا أو مجموعة الدول التي تعرف بـ "النمور الآسيوية" مثل تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية ، حالة من التفاؤل ، أدت إلى الإفراط في الائتمان ، وفي يوليو 1997 ، اضطرت الحكومة التايلاندية إلى التخلي عن سعر صرف عملتها الثابت . وتراكم الديون في اقتصادات هذه الدول

مقابل الدولار الأمريكي الذي حافظت عليه لفترة طويلة، بسبب قلة مصادر العملات الأجنبية

وقد أدى هذا إلى اندلاع موجة فزع وسط الأسواق المالية الآسيوية، ما انعكس سريعا على الاستثمارات الأجنبية التي تصل قيمتها مليارات الدولارات.

ومع انتشار الذعر في الأسواق وتزايد قلق المستثمرين من حالات الإفلاس المحتملة لحكومات شرق آسيا، بدأت المخاوف من الانهيار المالي في جميع أنحاء العالم في الانتشار، وقد استغرق الأمر سنوات للتعافي

الأزمة الاقتصادية 2007 - 2008 - 5

خسائر في البورصة الأمريكية بسبب الكساد الكبير - 31 ديسمبر 2007

خسائر في البورصة الأمريكية بسبب الكساد الكبير - 31 ديسمبر 2007

أدت الأزمة الاقتصادية في 2007 إلى ركود كبير، يعتبر أشد أزمة اقتصادية منذ ركود عام 1929، وأحدث ركود 2007 دمارا في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم

وقد اندلعت الأزمة بسبب انهيار ما سميت وقتها بـ "الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة، ما أدى إلى انهيار بنك "ليمان براذرز" الاستثماري في سبتمبر 2008، كما أن العديد من المؤسسات المالية العالمية كانت على شفا الانهيار

تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكومية غير مسبوقة، واستغرق التعافي نحو 10 سنوات، بعدما خسر العالم ملايين الوظائف ومليارات الدولارات

أزمة كورونا العالمية: الأسباب والعواقب

ظهور الفيروس وانتشاره واستراتيجيات مواجهته وآثاره الاقتصادية على المدى القصير وعلى المدى الطويل كلها أمور شديدة الارتباط بتطور الرأسمالية العالمية وأن هذا الارتباط هو ما سيجعل أزمة فيروس كورونا نقطة فارقة في تاريخ البشرية ذات عواقب اجتماعية وسياسية غير مسبوقة. أمراض من صنع الإنسان الفيروسات المعروفة باسم كورونا تم اكتشافها في ستينات القرن الماضي (إسم كورونا يعني تاج في اللغة اللاتينية وقد سميت كذلك لأن الفيروس تحت الميكروسكوب يشبه التاج). هذه العائلة من الفيروسات تصيب الطيور والحيوانات وفي بعض الحالات تنتقل إلى البشر وكان أخطارها وأوسعها انتشارا قبل الفيروس الحالي السارس في بدايات القرن هذه الفيروسات وانتشارها السريع هي نتيجة مباشرة لتحول علاقة البشر بالطبيعة في ظل (2012) الحالي (2003) والميرس الرأسمالية: فأساليب الإنتاج الحيواني الصناعية (ملايين من الحيوانات أو الطيور على خطوط إنتاج) من جانب وتدمير البيئات الطبيعية للحيوانات البرية من خلال مد الطرق والتوسع العمراني هي عوامل تزيد بشكل غير مسبوق من احتمال تطور مثل تلك الفيروسات وبالطبع فإن إمكانية تحول تلك الفيروسات إلى وباء عالمي مرتبط بدرجة العولمة التي وصلت إليها الرأسمالية. وانتقالها للبشر العالمية: التنقل السريع والواسع النطاق بين مختلف بلدان العالم يجعل احتمالية احتواء الفيروس شديدة الصعوبة. الفيروس الحالي مواجهة المرض هنا يظهر بشكل فج كيف. سرعان ما انتقل من الصين إلى إيطاليا وإيران وخلال أسابيع قليلة امتد لغالبية دول العالم يؤثر نمط الإنتاج الرأسمالي على قدرة البشرية على مواجهة الوباء. فنجد على سبيل المثال أن غالبية الأبحاث المتعلقة بالدواء تتم من خلال شركات خاصة عملاقة تستهدف الربح وتتنافس مع بعضها على أسواق الدواء العالمية. يعني ذلك أن الاستثمارات والإمكانات العلمية تتركز في الأدوية المربحة مثل أدوية أمراض القلب والاكتئاب والمنشطات الجنسية وليس على أدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض المعدية والمستحدثة. فعلى سبيل المثال من بين أكبر 18 شركة دواء عالمية هناك 15 شركة تركت مجال أبحاث المضادات الحيوية ومن جانب آخر أدت سياسات الليبرالية الجديدة والتشفي خلال العقد الماضي إلى انخفاض حاد. واللقاحات المضادة للفيروسات تماما في الإنفاق العام على الصحة، حتى في البلدان ذات الخدمات العامة المتميزة في أوروبا. ففي إيطاليا على سبيل المثال تم تقليص عدد العاملين في المجال الطبي حيث فقد ذلك المجال 46,500 وظيفة بين 2009 و2017. كان عدد أسرة المستشفيات في إيطاليا في عام 1975 هو 10.6 سرير لكل ألف مواطن. هذا العدد انخفض إلى 2.6 سرير لكل ألف مواطن اليوم! بينما انخفض عدد أسرة المستشفيات أما في عالمنا الثالث فحدث ولا حرج. عقود من خصخصة الخدمات الطبية. في بريطانيا بنسبة 30% بين عام 2000 وعام 2017 وتقليص الإنفاق العام أدى إلى أوضاع مأساوية. ففي الهند على سبيل المثال وعلى الرغم من النمو الاقتصادي والحديث عن طفرات تكنولوجية، انخفض عدد الأسرة من 0.9 سرير لكل ألف مواطن إلى 0.7 سرير لكل ألف مواطن بين عام 2000 إلى 2019. وفي مصر هكذا نرى التطور الرأسمالي. المحروسة انخفض عدد أسرة المستشفيات في نفس الفترة من 2.2 لكل ألف مواطن إلى 1.6 لكل ألف مصنع الظروف المناسبة لظهور الفيروسات ولانتشارها بينما يقلص من قدرة البشرية على مواجهتها ومن القدرة على الشفاء منها. هذا هو بالطبع الوضع بالنسبة للغالبية العظمى من سكان العالم. أما الأغنياء، فإلى جانب أن نفس الفترة التي نتحدث عنها، أي العقدين

الأولين من القرن الحالي قد شهدت أكبر الطفرات في ثرواتهم المتراكمة، هؤلاء ستتاح لهم المستشفيات الخاصة والأطباء المتخصصين والفنادق الطبية وأجهزة التنفس ووحدات العناية المركزة، في حين يتدفق ملايين المرضى الفقراء إلى المستشفيات العامة ويموت منهم الآلاف في ممرات ومداخل المستشفيات في انتظار سرير وطبيب وعلاج.

حتى وإن كنا نرى اليوم حكومة تلو الأخرى تهول لوضع كافة الإمكانات الخاصة والعامة تحت سيطرة الدولة لمواجهة الوباء بل وتوفير الاختبارات والعلاج بشكل مجاني لكل مواطنيها، فهذا كله ليس كافياً لسد فجوة عقود من تقليص الإنفاق العام على الصحة، سواء في شمال إيطاليا المتقدمة أو مصر النامية

من الأزمة الصحية إلى الأزمة الاقتصادية نتذكر جميعاً الركود الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الرأسمالي العالمي في 2008-2009. كان السبب المباشر للأزمة الاقتصادية حينها أزمة إنكماش عنيف في القطاع المالي بدأت في الرهونات العقارية في أمريكا ثم امتدت للبنوك الكبرى في مختلف أنحاء العالم. وقد تمكنت الحكومات والبنوك المركزية في ذلك الحين من وقف التزيف الاقتصادي من خلال إجراءات استثنائية منها تأميم كبرى البنوك لإنقاذها من الإفلاس. ولكن ثمن عودة النشاط والنمو الاقتصادي المحدود خلال العقد الماضي كان مخيفاً للطبقات العاملة. فتم فرض سياسات إذن دفعت الطبقات العاملة. نقشفية عنيفة وتقليص غير مسبوق للإنفاق العام على الخدمات العامة من صحة وتعليم وبدل بطلالة وإعانات اجتماعية ثمن الأزمة التي خلقتها كبرى الشركات والبنوك العالمية، فوصلت معدلات بطالة في 2010 و2011 إلى 25% في بلدان مثل إيطاليا وأسبانيا وتجاوزت تلك النسبة في اليونان. وعندما عاد النمو الاقتصادي فرض على الطبقات العاملة عقد من النقشف وتدهور غير مسبوق في مستويات ولكن وعلى الرغم من كل ذلك ومن الدعم غير المسبوق من قبل البنوك المركزية والحكومات للقطاع المالي وكبرى الشركات. المعيشة الرأسمالية من خلال تخفيض أسعار الفائدة وسياسات التيسير الكمي (ضخ المليارات من الدولارات واليوروبات في الأسواق المالية)، لم تعود ظل. معدلات النمو الاقتصادي لما كانت عليه قبل الأزمة. بل أن تلك المعدلات كانت قد بدأت في الانخفاض مجدداً حتى قبل أزمة فيروس كورونا الاقتصادي الرأسمالي العالمي خلال العقد الماضي، رغم تجاوز أزمة 2008 ورغم الانتعاش النسبي، في حالة من النمو المحدود المعتمد ليس على طفرة في معدلات الأرباح في القطاعات الإنتاجية بل على طفرة في ديون الشركات الخاصة. وكان أزمة إقراض القطاع العقاري في 2008 أعادت إنتاج نفسها في قطاع الشركات الخاصة. وقد وصل معدل الدين العالمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى 322% ووصل إجمالي الدين العالمي إلى 253 ترليون دولار. وقد أعلن جاي بول رئيس البنك الفدرالي (المركزي) الأمريكي أن ديون الشركات (غير المالية) قد ارتفعت من جاء فيروس كورونا ليدفع الاقتصاد 3.3 ترليون دولار قبل الأزمة المالية في 2008 إلى 6.5 ترليون دولار عام 2019 في أمريكا وحدها العالمي نحو ركود جديد سيكون ربما أعمق وأكثر تأثيراً من الركود الكبير في 2008 بل ربما يتجاوز الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. لماذا؟ أولاً، وكما أوضحنا، فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي لم يكن قد حل التناقضات البنوية التي كانت قد أدت إلى الركود السابق في 2008. تلك التناقضات المرتبطة بانخفاض معدلات الربح في القطاعات الصناعية التي يمكنها وحدها من إحداث نقلات كمية ونوعية في الإنتاجية. إذن جاء ثانياً، أدى انتشار الفيروس إلى توقف الإنتاج في مناطق حيوية في الصين والتي تغذي. الوباء في ظل هشاشة الاقتصاد العالمي وجاهزيته للتأزم بدورها صناعات حيوية في اليابان وكوريا الجنوبية وأمريكا وأوروبا. ومع انتشار الفيروس في الغرب توسعت حالة الشلل الانتاجي لتشمل كبرى ثالثاً، أدى انتشار الفيروس إلى انهيار قطاعات خدمية حيوية في الاقتصاد. الشركات الصناعية مؤدية إلى أزمة توقف العرض للسلع في الأسواق العالمي. فمع توقف السفر والسياحة عالمياً إنهارت شركات الطيران وقطاعات الفنادق والمطاعم والأسواق التجارية (يمكن فهم خطورة توقف السياحة العالمية من الإحصائية التالية: زادت عدد الرحلات السياحية عالمياً من 690 مليون رحلة عام 2000 إلى 1.5 مليار رحلة في 2019) رابعاً، كان من البديهي مع انهيار متزامن للعرض والطلب أن تنهار أسعار البترول والغاز الطبيعي. وقد أدى فشل السعودية وروسيا في الاتفاق على خفض مشترك للإنتاج إلى حرب الأسعار، حيث تعمل السعودية وحلفائها في الخليج على زيادة الإنتاج رغم انهيار الطلب وهو ما أدى إلى انهيار غير مسبوق في أسعار البترول والغاز الطبيعي وهو ما يمثل كارثة على عدة مستويات. فهو يعني أولاً انخفاض حاد في ميزانيات الدول المعتمدة على إنتاج البترول، خاصة الفقيرة نسبياً مثل الجزائر ونيجيريا وإيران وفنزويلا. وهو يعني ثانياً انهيار القطاع النفطي الأمريكي عالي التكلفة والذي خامساً. أصبح في العقد الأخير قطاع استراتيجي في الاقتصاد الأمريكي، وهو يعني ثالثاً إلى ضغط غير مسبوق على كبرى شركات البترول العالمية ستتحول سريعاً أزمة شلل العرض والطلب إلى صعود سريع للبطالة بكل ما يعنيه ذلك من المزيد من انهيار الطلب على السلع والخدمات. ويتوقع سادساً مع ما ذكرناه من تضخم في بعض الاقتصاديين أن تصل معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة في أمريكا وأوروبا في غضون شهور ديون الشركات قبل أزمة كورونا، فإن انهيار الكثير من تلك الشركات يعني عدم قدرتها على سداد مديونياتها للبنوك، مما يهدد بشلل المنظومة الائتمانية وانهيار جديد للبنوك

